الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

4 **جماد اول** 1435 –5 **مارس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الانسان في العالم	23

"حماية المستهلك" تعقد ندوة متخصصة عن أضرارها وتأثيرها السلبي

الشقراوي: مشروبات الطاقة لها مضاعفات عصبية عند الشباب والمراهقين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://sabq.org/AeTfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:

قال نائب رئيس جمعية حماية المستهلك وأستاذ الغذاء والتغذية بجامعة الملك سعود الدكتور رشود الشقراوي، إن قرار مجلس الوزراء بحظر الإعلان والترويج لمشروبات الطاقة، واتخاذ عددٍ من الإجراءات الهادفة للحد من الآثار الضارة لها؛ سيحد من الكثير من المشاكل الصحية، ومن أهمها :تأثيرها المباشر على الجهاز العصبي؛ لذا فإنه لا ينصح باستهلاكها من قِبل المراهقين والشباب إلى ما بعد 17 سنة، كما أن لهذه المشروبات والتي تقع ضمن مجموعة المشروبات المنبهة وليس له أي ارتباط بالطاقة، كما أن لتلك المشروبات تأثيرات مباشرة على هشاشة العظام، ولذلك فإنه يجب الحرص على عدم استهلاكها للجميع، وخصوصاً الأطفال والمراهقين.

وثمّن نائب الرئيس الفخري نائب المشرف العام للجمعية القرار، الأمير مشعل بن متعب بن ثنيان آل سعود، موجهاً الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين ومقام مجلس الوزراء، والشكر موصول للأمير محمد بن نايف آل سعود وزير الداخلية على ما بذله من جهود حثيثة، ومقدرة في الرفع بهذا الموضوع لأجل الحد من خطورة مشروبات الطاقة، والتي تتسبب في ضرر صحي كبير على المستهلكين، بالإضافة إلى ما يقدمه مقام وزير الداخلية من جهود كبيرة لدعم الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك.

من جهة أخرى أشاد رئيس الجمعية الدكتور ناصر آل تويم بالقرار ودعم الحكومة الرشيدة ووزير الداخلية لكل ما يهم المستهلك في صحته وسلامته واقتصاده.

وأضاف أن الجمعية ستعقد -بإذن الله- ندوة متخصصة يلقيها نخبة من المتخصصين عن أضرار مشروبات الطاقة وتأثيرها السلبي على الصحة خلال الأسابيع المقبلة -بإذن الله- للتوعية بخطورة مشروبات الطاقة على صحة المستهلكين وتقنين استخداماتها.

وأكّد أن الجمعية سبق أن أشارت إلى خطورة تلك المشروبات وضرورة منع بيعها في الأماكن العامة، وذلك خلال ورقة الجمعية ضمن ملف المواضيع الساخنة، والتي تم عرضها أثناء فعاليّات المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، والذي عُقد خلال عام 1434هـ الموافق 2013م بالرياض ونظمته مصلحة الجمارك.

خارج الخدمة

للحوار بقية

لمصدر: جريدة المدينة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

وصل عدد الأجانب في دول الخليج إلى 17 مليوناً، قابل للزيادة إلى 30 مليونا في العشر سنوات القادمة، لاستمرار الحاجة للتنمية السريعة، وتصل نسبتهم في بعض دول الخليج إلى 80% من السكان، مما يستدعي ضرورة مراجعة (نظام الكفيل) الذي دخل الخدمة في السبعينيات، وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والدولية، أو أن يتم إلغاؤه لعجز الكفيل عن مواكبة مسؤولياته المتنامية، وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك.

في عام 2008، انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأنظمة الحالية لأحكام الكفالة التي تعتبر حسب دراسة أعدتها، متعارضة مع أنظمة العمل والإقامة الدولية، مطالبة بتحديد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وطالبت بإلغاء مفهوم الكفالة لفظاً وممارسة، ومن ذلك احتجاز الكفيل لجواز سفر المكفول وهو مخالفة صريحة لقرار مجلس الوزراء 166 الذي ألغى رسمياً مصطلح الكفيل والكفالة وأدخل إصلاحات واسعة ومناسبة للتعبير عن العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وأن هذا القرار رغم صدوره في 12/7/1421 لم ينفذ حتى الآن، كما أكدت على ضرورة إلغاء موافقة الكفيل على الأمور الشخصية للعامل كاستقدامه لعائلته، أو زواجه، أو طلبه تصريحاً للحج، أو التدخل بتعاملاته مع الأفراد أو الشركات، وبالمقابل عدم تحميل الكفيل أية مسؤولية شخصية بسبب تصرفات الوافد خارج أطر العمل.

تنتقد منظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للهجرة، نظام الكفالة وتمارس ضغطاً على دول الخليج، لإصدار أنظمة حديثة تستند في مرجعيتها الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين، خصوصاً أن معظم دول الخليج قد صادقت على هذه الاتفاقيات.

بالمقابل، تحاول دول الخليج العربي تجاوز عيوب نظام الكفالة، بإدخال إصلاحات جزئية، وكانت حكومة مملكة البحرين أول المبادرين إلى إعلان التخلي عنه، بمساعدة منظمة العمل الدولية، كما أعلنت الكويت والإمارات والسعودية مضيها في اتجاه إدخال إصلاحات على أنظمة العمل، إلا أن نتائج إجراءاتها متفاوتة بسبب الاختلافات الداخلية.

#للحوار_بقية

يقول معالي د.بندر حجار، أثناء توليه رئاسة جمعية حقوق الإنسان: رصدت الجمعية ممارسات غير إنسانية بحق العامل تتجاوز علاقة العامل بصاحب العمل لحدود التدخل في أموره الشخصية وكأنه ناقص الأهلية.

هيئة حقوق الإنسان

في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان

المملكة تحث مجلس حقوق الإنسان على مراجعة فاعليته في التصدي للانتهاكات المروعة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915568.html

جنيف - نايف ال زاحم

دعا رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مجلس حقوق الإنسان إلى القيام تقييم ومراجعة دور وفاعلية المجلس في التصدي للانتهاكات المروعة ضد حقوق الإنسان وخاصة في مناطق الصراعات والأزمات، مشدداً على أهمية دور المجلس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، منبهاً إلى أن تصاعد الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي تهدد حياة الشعوب، يجب أن تمثل أولوية ملحة للمجلس في المرحلة المقبلة. وقال معاليه في كلمة المملكة العربية السعودية أثناء افتتاح أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان الجزء الرفيع المستوى في جنيف، إن التقارير الدولية الصادرة عن الوضع في سورية تشير بوضوح إلى أننا أمام جرائم ضد الإنسانية لا تقل سوءاً عما سبقها من جرائم خلفتها الحروب والصراعات المدمرة التي وثقها التاريخ.

المطالبة بإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سورية إلى العدالة الدولية

ولفت إلى أن العالم في العام الماضي كان يتحدث عن ما يقارب من (ستين ألف قتيل) في سورية، «أما اليوم وبعد مرور ثلاثة أعوام من بدء الثورة السورية، فعدد القتلى يزيد على (مئة وأربعين ألف) سوري، وتشريد ما يزيد على (مليونين ونصف) لاجئ في الخارج، و(سبعة) ملايين نازح في الداخل، وتعذيب (أحد عشر ألفا) من المعتقلين في سجون النظام. وكل ذلك بسبب تعنت النظام الدموي في سورية، واستمراره في تقتيل الشعب السوري الشقيق بأشد الأسلحة فتكاً، لا سيما الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، وإلقاء البراميل المتفجرة على السكان المدنيين بما فيهم الأطفال وكبار السن حتى أصبحنا أمام مشهدٍ مروِّع تجلت فيه كل انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البشرية. وأكد على أن حكومة المملكة العربية السعودية تجدد مطالبتها بالتنفيذ الفوري والعاجل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سورية إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سورية. وحمّل العيبان المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية إزاء التدهور السريع والخطير للوضع الانساني في سورية، ويقع على عاتقه اتخاذ كافة «التدابير اللازمة» لضمان إدخال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان، وتقديم كل ما من شأنه رفع معاناة الشعب السوري. وقال انه استمراراً لما تبذله حكومة المملكة من جهود بهدف إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق وتضامناً معه؛ فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإقامة يوم للتضامن مع الأطفال السوريين، يهدف إلى تسليط الضوء على معاناتهم و تقديم العون والمساندة لتغطية حاجات مئات الآلاف من الأطفال السوريين الذين يعيشون في ظروف مأساوية صعبة. ولفت العيبان إلى إن الأحداث الجسيمة التي استجدت في مناطق مختلفة من العالم؛ ينبغي أن لا تنسينا قضية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، وما يتعرض له من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان بسبب عدم تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية السلام واستمرار اسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، وخاصة من خلال مواصلة الاستيطان، والاعتقالات التعسفية، وحرمان الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من أبسط حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مما يحتم علينا التذكير دائماً بتاريخ وواقع هذه الكارثة الإنسانية، والعمل الجاد لتنفيذ المقررات الدولية وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، مطالباً بالتزام اسرائيل - باعتبارها سلطة احتلال - تمكين المقرر الخاص المعني بحقوق

الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى تلك الأراضي التي تقع في مناط ولايته القُطْرية. وشدد العيبان على دور مجلس حقوق الإنسان حول تعزيز القيم المشتركة بعيدا عن التسييس وقال: «يؤكد وفد المملكة على ضرورة اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته وواجباته، وأن تنصب جهوده في المرحلة القادمة نحو بناء القيم والمفاهيم المشتركة للثقافات والحضارات، والتأكيد على مبدأ التنوع الثقافي واستثمار القيم الإنسانية المشتركة في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس، والابتعاد عن الأحادية الثقافية، وخاصة تجاه فرض مفاهيم وقيم جديدة غير متفق عليها دولياً»، ونوه بأن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ تُمثل سَبْقاً تاريخياً لإشاعة التسامح والتعايش السلمي وترسيخ الاعتدال في مواجهة دعاوى الكراهية والتعصب، وجعل الاختلافات بين أتباع الأديان والثقافات أساساً للتفاهم لا التصادم، وقد تُوجت هذه المبادرة بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات في فيينا في نوفمبر 2012م. وقدم العيبان شكره إلى «الدول الشقيقة والصديقة، التي دعمت إعادة ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، وتؤكد حكومة المملكة العربية السعودية مُضيها قُدماً نحو تحقيق تعهداتها الطوعية التي أبدتها عند ترشحها والتزاماتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم آلياتها وفي مقدمتها مجلسكم الموقر لتحقيق المقاصد التي أنشئ من أجلها». وحول ما تشهده المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين أشار معاليه الى أن المملكة حرصت على إرساء نظام عدالة منصف وفعَّال، يرتكز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية، إيماناً منها بأن إعمال مبدأ سيادة القانون ضروري لصون الأمن والسلم وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأوضح معاليه أن صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية، والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم يعد خطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة، بما يعزز ويحمي حقوق الإنسان. وبين معاليه أنه تعزيزاً لحق الإنسان في التنمية؛ فقد عملت المملكة على تسخير مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية ويشجع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة لعام 2014م.

ولفت معاليه إلى أنه على المستوى الدولي، فإن حكومة المملكة دعمت اقتصادات الكثير من البلدان استشعاراً منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مُراعياً لحقوق الإنسان، من خلال توفير القروض الميسرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، يشكل ذلك رافداً من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم. وأشار إلى أنه حكومة المملكة تبنت المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين.

حيث صدرت لائحة «العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم» التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل، كما أقرت برنامجاً لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمالة الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسة لبلدان العمال الوافدين في المملكة. وأضاف: «تؤكد حكومة بلادي مجدداً على حماية حقوق العمال الوافدين وأسرهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعةٍ وثلاثين وخمس مئة مليار دولار أمريكي - لبلدانهم في العام 2013م بزيادة قدرها 18% عن العام الذي سبقه، مما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم».

وأكد العيبان على التزام المملكة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها، حيث تم تنفيذ أولى الخطوات لهذا التعاون، وأقيم الأسبوع الماضي برنامجاً تدريبياً حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، استفاد منه عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رجالاً ونساءً، وسيتم في الفترة المقبلة إقامة المزيد من البرامج المتخصصة التي تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتطوير القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"البترول": نراقب شركات التنقيب.. و"صرامة" في قضايا البيئة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام - «الحياة»
أكد أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف أن بعض الشركات العاملة في مجال الطاقة قامت بتعديلات على منشآتها لتوفير الطاقة أو التقليل من الاستهلاك، داعياً الجميع إلى ترشيد الاستهلاك لحفظ ثروات البلاد. وأشار خلال استقباله المدير العام لفرع وزارة البترول والثروة المعدنية في المنطقة المهندس يحيى شيناوي ومنسوبي الفرع أول من أمس، إلى أهمية ترشيد الطاقة والمحافظة عليها، وتنشئة الأجيال على الترشيد.
من جانبه، أوضح شيناوي أن فرع الوزارة يشرف على العمليات الفنية لشركات النفط والغاز والمشاريع المرخصة منها، في ما يتعلق بأداء شركات التنقيب عن الغاز وإنتاجه، مشيراً إلى أن الفرع في المنطقة يتولى مسؤولية تنفيذ أحكام لائحة التنقيب عن الغاز غير المصاحب وإنتاجه، ويشمل ذلك برامج الحد الأدنى من العمل، وأمور البيئة والصحة والسلامة، والتقارير الدورية عن العمليات والمساعدة في ما يتعلق بأداء تلك الشركات عملياتها وخطط الشركات الخاصة بالتنقيب والتطوير والإنتاج.
وقال: «إن الفرع يتابع العمليات الفنية التي تقوم بها شركات النفط ونتائجها، بما يؤدي إلى التعرف على مصادر المواد الهيدروكربونية وهجرتها وطرق تكونها، وعلى التراكيب الجيولوجية تحت السطحية، وكذلك حساب الضغط داخل المكامن، وأنسب الطرق لاستغلال الزيت الموجود في المكامن ورفع كفاءتها وحساب الاحتياط المتبقي، ويتابع الفرع عمليات الإنتاج والحفر بصورة يومية، ويقوم بمراجعة التقنيات المستخدمة في ذلك، ومدى نجاح العمليات، ويبدي الرأي لتحسينها بتطبيق أحدث التقنيات المستخدمة.
كما يشرف الفرع على عمليات قياس الزيت الخام ومشتقاته والغاز، بما في ذلك مراقبة وضبط كميات الزيت المصدرة عبر موانئ التصدير المختلفة بمراقبة قراءة عدادات الضخ والشحن، وختم العدادات ومعدات أخذ العينات وصمامات الخزانات، ونزع تلك الأختام، وأخذ عينات الزيت وتحليلها مخبرياً لمعرفة أوزانها وكثافة المواد الغريبة العالقة بها، وإعداد البيانات الخاصة بالقياس والتحليل وإعداد التقارير اللازمة لذلك، والإشراف الفني على أجهزة التحليل، وتدقيق قراءة العدادات، ومتابعة النتائج مع شركات النفط واعتمادها، كما يقوم الفرع بمتابعة طلبات الأراضي والمحجوزات ومخططات الأراضي التي تحال إليه لتحقيق التوازن في التنمية بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى.
وأضاف المدير العام في فرع وزارة البترول والثروة المعدنية بالمنطقة الشرقية المهندس يحيى شيناوي، أنه في ما يخص تطبيق النظام العام للبيئة، تمت إناطة جميع الأمور المتعلقة بذلك في قطاع النفط والغاز بفرع الوزارة في المنطقة الشرقية، وأسندت إلى الفرع مراقبة المشاريع الخاضعة لإشراف الوزارة والمشاريع المرخصة منها، والتأكد من التزامها بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، وكذلك التأكد من إجراء دراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسات الجدوى للمشاريع التي يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية في البيئة بحسب الأسس والمقاييس البيئية المعمول بها، وإلزام المشاريع المرخصة والأشخاص الذين يخضعون لإشراف الوزارة بجميع ما ينص عليه النظام العام للبيئة.

التخيفي: فريق عمل حكومي لتأسيس "مراكز ضيافة الأطفال"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب
كشف وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي، في تصريح إلى «الحياة»، عن وجود «فريق عمل مشكل من جهات حكومية مختلفة، بينها وزارات: الشؤون الاجتماعية، والشؤون البلدية والقروية، والعمل، إضافة إلى صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وكذلك شركة «تكامل لتطوير خدمات الأعمال». وأوضح أن مهمة فريق العمل «دعم تأسيس مراكز ضيافات الأطفال، بدءاً من التراخيص، وصولاً إلى دعم التوظيف والتدريب، وأيضاً دعم تطوير الأعمال ذات العلاقة». يذكر أن وزارة العمل اعتبرت في وقت سابق، «الحضانات» أبرز معوقات عمل المرأة السعودية، سواءً في القطاع الحكومي أو الخاص، على حد سواء، واصفة تلك المعوقات بأنها «لا تندرج ضمن صلاحيات الوزارة بشكل مباشر». وعددت المعوقات بأنها «المواصلات، والنقل، وإنشاء الحضانات لأطفال الموظفات، إلى جانب ساعات العمل الطويلة»، لافتة إلى أن المعوقات «واردة حتى في الوظائف النسائية في القطاعات الحكومية».

الأعضاء واصلوا نقاشهم لأهدافها واقترحوا عدداً من التعديلات

الشورى: الخطة الخمسية وثيقة ترسم الطريق لتنمية شاملة للمملكة ومواطنيها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915484.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
انتهى مجلس الشورى يوم أمس من مناقشة تقرير اهداف خطة التنمية العاشرة واعادها للجنة الاقتصاد للرد على ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاهها واعتبر مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد أن الخطة بمثابة وثيقة وطنية ترسم معالم الطريق للسنوات الخمس المقبلة بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة في المملكة لمواطنيها مؤكداً ما حققته الخطط التنموية المتعاقبة من انجازات في مختلف المجالات مع الحرص على التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات والظروف المرحلية وتطوير منهجية التخطيط وقواعد المعلومات والبيانات المتخصصة والمتكاملة، إلا أن الدكتور علي الغامدي يرى أن خطة التنمية المعروضة على المجلس وثيقة منقوصة وأهدافها اقتصادية واجتماعية وغير كافية وبدأ مداخلته بقوله "شعور بالأسى والحسرة تجاه وثيقة تنمية لخمس سنوات مقبلة تحكم البلد فما بين أيدينا لا يرتقي لأن يكون خطة تنموية شاملة بل هي وثيقة منقوصة..! وتساءل ما هي خطتنا الدفاعية والتعبئة العسكرية..! فباستقراء الأوضاع حولنا سيكون الخمس سنوات القادمة حبلى بالأحداث.

ولاحظت الدكتورة نورة عبدالله العدوان أن الخطة أهملت التأكيد على تمكين المرأة في المجال الاجتماعي الذي يسهم في مشاركتها في رعاية ومعالجة قضاياها الاجتماعية، ورأت أن التنمية الاجتماعية لم تحظ بالاهتمام الكافي فقد غلب على الخطة الجوانب الاقتصادية وأكدت تكرار خطة التنمية العاشرة لنفس الأخطاء بشأن تمكين المرأة وقالت في تناولها للهدف الثالث عشر الخاص بتمكين المرأة و زيادة إسهامها في مجالات التنمية المختلفة: إن تمكين المرأة له مجالان رئيسيان الأول؛ في المجال الاجتماعي الخاص والآخر في المجال المدني العام، وبالنظر إلى مكونات هذا الهدف نجد أنه أقتصر على تمكين المرأة وتنميتها في المجال المدني العام، وأغفل التمكين الاجتماعي الخاص للمرأة السعودية، وخطة التنمية العاشرة تكرر نفس الأخطاء التي عانت منها خطط التنمية السابقة.

د. العدوان: اهتمام غير كافٍ بتنمية المرأة اجتماعياً وإهمال تمكينها من رعاية ومعالجة قضاياها

ومضت العدوان في مداخلتها وأضافت بأن التركيز في مجمله كان على تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجال المدني العام، الأمر الذي ترتب عليه غياب أهداف تعنى بذوات الظروف الخاصة كالأرامل والمعيلات والمطلقات، وغياب أهداف تعنى بمعالجة ظاهرة العنوسة تأخر الزواج، وغياب أهداف تعنى بالأمومة والتنشئة الاجتماعية والثقافة الأسرية مما ترتب عليه القصور في السياسات والبرامج الوطنية التي تُعنى بهذه الظواهر ونتج عنه خسائر متراكمة أثرت في الأسرة السعودية وامتد تأثيرها للمجتمع.

وطالبت الدكتورة العدوان اللجنة المختصة بدراسة أهداف خطة التنمية العاشرة بأن يشمل هذا الهدف تمكين المرأة في المجال الاجتماعي الخاص لأهميته البالغة للمرأة والأسرة والمجتمع.

وتابعت العدوان متحدثةً عن البند الثامن من الهدف الثالث عشر والذي نص على الاهتمام بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تعنى بشؤون المرأة، وتساءلت لماذا خصصت الخطة العاشرة الاهتمام بالاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة فقط، ولماذا لم يدرج هذا الاهتمام في المحاور ذات العلاقة بالتقنية والاتصالات ونقل المعرفة وهي أدعى لمثل هذا الاهتمام.

واوضحت العدوان بأن استخدام كلمة (الاهتمام بالاتفاقيات) تحتمل أوجها كثيرة فإن كان المقصود الدعوة إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة فهذا أمر متحقق، ولا حاجة لإدراجه ضمن أهداف الخطة العاشرة، فالمملكة العربية السعودية أولت الاهتمام بالاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة بالسيداو، وإن كان المقصود بالاهتمام هو تطبيق مواد الاتفاقية، فالمملكة وضعت تحفظاتها أنه في حال تعارض أي من مواد الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية فالمملكة غير ملزمة بما يتعارض معها، والمملكة في ضوء التزاماتها تقدم تقريرها الرسمي كل أربع سنوات للجنة المعنية بالاتفاقية.

وتخشى العدوان من أن وضع هدف كهذا في الخطة التنموية للمملكة خاص بالمرأة قد يوظف في زيادة الضغوط على المملكة لرفع تحفظاتها على اتفاقية السيداو. وجميعنا نعلم إن التحفظ الذي وضعته المملكة العربية السعودية على الاتفاقية يستند إلى وجود اختلافات جوهرية تتمثل في المرجعية العلمانية للاتفاقية، ومنهجيتها في إلغاء كافة التشريعات المستمدة من أساس ديني، بالإضافة إلى أن تفسير المفاهيم الواردة في الاتفاقية يختلف باختلاف المرجعيات الثقافية، ولذلك فإن تفسير المفاهيم ذات العلاقة بالحقوق، وذات العلاقة بالعنف تحمل معاني متباينة؛ فتطبيق التشريعات الإسلامية كالولاية والقوامة وتعدد الزوجات وتطبيق الحدود الشرعية تقع في دائرة العنف ضد المرأة، وتفسر بالانتهاك لحقوق المرأة، ومن المؤكد أن المملكة كغيرها من الدول عندما وضعت هذه التحفظات أثناء مصادقتها على الاتفاقية؛ تحتفظ بحقها المشروع في التمسك بمرجعيتها الدينية والثقافية، حماية لأمنها الاجتماعي وتحقيقاً لسيادتها الوطنية.

د. أبو مريفة: الخطة أغفلت التأمين الصحي للمواطنين والمرأة المتقاعدة والمطلقة والأرملة

واختتمت الدكتورة نورة العدوان مداخلتها بقولها بعدم مناسبة هذا الهدف، ورأت أنه سيكون مدخلاً لرفع التحفظات بسبب عدم تقييده، وإن رأت اللجنة الإبقاء عليه فمن الأهمية إضافة عبارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والمصالح العليا للبلاد.

عضو لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة الدكتورة فدوى أبو مريفة أشادت بأهداف خطة التنمية، وقالت أجد أنها ستحقق بإذن الله فوائد ضخمة للاقتصاد الوطني واعتمادها سيكون له آثار ايجابية على الدولة، لكن ذلك في حال تحقيق أهدافها على ارض الواقع لا أن تكون مجرد طموحات ويبقى الأمر الأهم هو التنفيذ بل التميز في تحقيق تلك الأهداف.

ورأت أبو مريفة ضرورة تطوير آلية متابعة وزارة الاقتصاد للجهات الحكومية بما يسمح بالمتابعة على مدد متقاربة لقياس الأداء وفقاً لمؤشرات أداء محددة.

وأوردت عضو الشورى أبو مريفة عددا من الملاحظات ولخصتها في أربعة عناصر رئيسية حيث أكدت أن الهدف الخاص بالمحافظة على القيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ هوية المملكة، أغفل تعزيز اللغة العربية الرسمية

للبلاد ودورها الهام في تحقيق الهدف، لا سيما وأن دعم اللغة العربية هو محافظة على لغة القرآن والمحافظة على هوية الوطن في آن واحد، وأضافت "ما نشهده اليوم من إهمال في تدريسها في مراحل التعليم بشقيه يجعلنا نؤكد على إضافة تعزيز اللغة العربية ضمن سياسات الهدف الأول".

وتعجبت أبو مريفة مما ورد ضمن الهدف الحادي عشر الخاص بالتعليم العالي في السياسة السابعة والنص على استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي في سوق العمل وقالت "لماذا تم تخصيص الابتعاث الخارجي أليس خريجو جامعاتنا المحلية قادرين على المنافسة على الوظائف والانخراط في سوق العمل..؟ وطالبت بتعديل هذا السياسة لتستوعب مخرجات الجامعات المحلية والابتعاث في سوق العمل.

وجاءت ملاحظة عضو لجنة الإسكان أبو مريفة الثالثة على ما ورد في الهدف الثالث عشر الخاص بالمرأة ضمن السياسة التاسعة حيث نصت على مراجعة كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأم العاملة وتطويرها، لكنها اغفلت الأنظمة الخاصة بالمرأة المتقاعدة والمطلقة الأرملة، ورأت إضافة هذه الفئات.

وفيما يخص هدف توفير الرعاية الصحية الشاملة أكدت العضو أبو مريفة إغفاله للتأمين الصحي للمواطنين الذي طال انتظاره ودعت إلى أهمية إدراج سياسة في هذا الهدف تتعلق بمراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بالمخالفات الصحية وذلك في ظل ما نشهده من قصور تلك الأنظمة عن متابعة ومعاقبة مرتكبي الأخطاء الطبية.

وتساءل عضو عن منهجية لجنة الاقتصاد في دراستها للأهداف التنموية وقال "إنه من المهم أن تبنى الأهداف على متطلبات مثل استطلاع آراء المواطنين وطموحاتهم تجاه الخطة".

ولاحظ عضو أن الخطة لم تشتمل على تأثير بعض الظواهر الأمنية على الاقتصاد الوطني مثل الحوادث المرورية مشيراً إلى أن أرقام ضحايا الحوادث المرورية تتطلب معالجة استراتيجية ترتقي لمستوى التهديد الذي يستهدف سالكي الطرق، وأكد عضو آخر ضرورة التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة وتوسيع صلاحيات مجالس المناطق والمجالس البلدية لتمارس أدوارها في تحقيق التنمية.

واستعرض أعضاء عدة محاور لم تتضمنها الخطة مشيرين إلى أن هناك محاور لم تأخذ حقها فيها رغم أهميتها وأشار أحدهم إلى أن الأهداف لم تتناول موضوع الثقافة، كما أغفلت الخطة قضية المخدرات ومعالجتها أمنياً واجتماعياً رغم أن 40% من السجناء الذين يقبعون في السجون على خلفية قضايا متعلقة بالمخدرات، وطالب محمد رضا نصرالله وزارة الاقتصاد والتخطيط بإضافة هدف يتعلق بالتنمية الثقافية سيراً نحو صياغة سياسة ثقافية تعبر عن موقع المملكة إقليمياً ودولياً وتأثيرها الروحي ودورها الثقافي عربياً وإسلامياً وإنسانياً وتساءل "ألا يستحق البعد الثقافي أن يكون هدفاً أساسياً في خطة التنمية العاشرة بعيداً عن تسطيح الثقافة في منظور اقتصادي استهلاكي سرعان ما يذوب أثره متى ما انتفت الحاجة إليه وقال نصرالله إن الثقافة وتنميتها ورعايتها حق تشريعي كفله النظام الأساسي للحكم في مادته التاسعة والعشرين برعاية الدولة للعلوم والآداب والثقافة والعناية بتشجيع البحث العلمي وصيانة التراث الإسلامي والعربي والإسهام في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، إلا أنه لم يفّعل بعد بسبب أن مستوى الاهتمام بالثقافة وتنميتها مازال متدنياً في مداولات النخبة البيروقراطية بسبب هيمنة سلطة السوق وثقافة التسليع والاستهلاك، لذلك هي مهمشة في معظم خطط التنمية.

ورأت الدكتورة دلال الحربي أن الخطة لم تتناول البحث العلمي بما يواكب ما تعيشه المملكة من حراك في مختلف المجالات يتطلب الاستعانة بمراكز للبحث العلمي، لافتة إلى أن البحث العلمي يجب أن يكون المرتكز الأساس للتنمية ولخططها المستقبلية.

وطالب حامد ضافي الشراري في مداخلته على تقرير خطة التنمية بتزويد المجلس بأوجه التباين بين اهداف الخطة الخمسية التاسعة والاهداف الحالية واسباب التباين بينهما مع ذكر اهم المعوقات التي واجهتها الخطة السابقة، وأشار إلى أن هناك هدفاً جديداً خرج عن المألوف في اهداف الخطط السابقة وهو دخول عنصر التعاون الاقليمي كما في الهدف الاخير.

ودعا الشراري إلى تزويد المجلس ببعض المعلومات والبيانات الموثوق فيها لتساعده في وضع اهداف واقعية تسهم بالتنمية المبتغاة وتقلل من التباين بين الواقع والمأمول في مرحلة التنفيذ كالتعداد السكاني والزيادة المتوقعة خلال فترة الخطة، وسوق العمل وحجم البطالة والفقر والاسكان.

واقترح الشراري اضافة فقرة إلى الهدف الرابع ضمن استيعاب التقنية للحاجة للأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية الشاملة والمحفزة لنقل التقنية وتوطينها مع طمأنت المستثمر الأجنبي في حماية حقوقه من خلال الانظمة ذات الصلة كبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، كما اقترح اضافة فقرة ضمن التنظيم والادارة تنص على تعزيز دور الادارة المحلية في ادارة التنمية في كل منطقة.

وكان المجلس قد أقر يوم أمس الثلاثاء في جلسته التي ترأسها الدكتور محمد الجفري توصيات لجنة الاقتصاد على التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 33ت1434، وطالب المجلس – في قراره – الهيئة بالعمل على بناء قدراتها الذاتية في إعداد المواصفات القياسية، كما وافق المجلس على أن تقوم هيئة المواصفات والمقاييس بسرعة استكمال هيكلها التنظيمي لتنفيذ مهامها الرقابية، وأقر المجلس توصية إضافية قدمها عضو المجلس المهندس محمد النقادي ونصها "على الهيئة العمل مع اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي لجعل المواصفات والمقاييس السعودية مرجعاً لجميع اشتراطات ومتطلبات الكود".

انطلاق فعاليات اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915428.html

تبوك - نورة العطوي

أعلن الأمين العام لجمعية برنامج الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي بتبوك الدكتور عبدالخالق بن حمزة السحلي عن انطلاق فعاليات اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم.

وقال إن الفعاليات تنظم تحت مظلة الجمعية والتي تهدف الى التدخل المبكر لمعالجة حالات التوحد وإقامة ندوات وورش عمل من شأنها المساعدة في توعية أسر أطفال التوحد ونشر الوعي للمجتمع المحيط بهم وإقامة ندوات طبية تخصصية بمجال التوحد ودورات صحية للعاملين بمجال التوحد بالمنطقة إضافة لإقامة دورات توعوية لكافة شرائح المجتمع بمنطقة تبوك وتوفير ما تحتاجه أسر أطفال التوحد من خدمات وبرامج تدريبية خاصة تقدم لهم في المنازل، وسوف تقوم هذه اللجنة بالتدخل المبكر لاكتشاف حالات التوحد بمنطقة تبوك.

كما عبر أمين عام الجمعية الدكتور السحلي عن شكره لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك ورئيس مجلس ادارة الجمعية على دعمه للجنة الصحية وخصوصاً المبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع.

من جانبه، أوضح الدكتور سالم خليل الضاحي منسق اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم بأن اللجنة تضم نخبة من الأطباء والاستشاريين والتربويين والإداريين من أبناء وبنات المنطقة المختصين والذين يمتلكون خبرة في مجال مرض التوحد، وأن الاستراتيجية المقترحة لعمل اللجنة تتضمن إقامة ندوة توعوية علمية عن اضطراب التوحد بالتعاون مع استشاريي أطفال وأساتذة جامعات، وقيام بعض الأمهات المنتميات للجنة بعمل ورش تدريبية وتوعية للسيدات يقدمن من خلالها تجاربهن مع أطفالهن المصابين بالتوحد، كذلك إقامة ورش عمل للأمهات بكيفية التغلب على بعض سلوكيات الأطفال وإعداد الطفل التوحدي للدخول إلى المدرسة، إضافة لإصدار كتيبات إرشادية لأسر أطفال التوحد، وإقامة ورش تدريبية للطفل التوحدي لتعلم بعض المهارات (الكتابية، البصرية، الحركية) برامج التدخل المبكر، ونشر ثقافة التطوع بين الجنسين الذكور والإناث مع طلاب جامعة تبوك.

وأضاف الدكتور الضاحي بأن اللجنة تدعو من لديه خبرة في هذا المجال للانضمام لعضويتها من أجل خدمة أطفال التوحد وأسرهم.

تحت رعاية صيتة بنت عبدالله وبمشاركة علماء ومختصين

انطلاق فعاليات ملتقى المرأة العاملة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915470.html

الرياض - محمد الغنيم

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز تنطلق اليوم فعاليات (ملتقى المرأة السعودية الثاني ما لها وما عليها)، تحت عنوان (المرأة العاملة.. حقوق وواجبات) في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال بالرياض بمشاركة نخبة من العلماء والمفكرين والمختصين بشؤون المرأة من القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية ومراكز الأبحاث المتخصصة.

وأكد المشرف العام على الملتقى الدكتور فؤاد العبدالكريم أن الملتقى سيسلط الضوء على حقوق المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقات ذلك في الأنظمة الخاصة بالمرأة العاملة في المملكة لافتا إلى أن الملتقى سيناقش الموضوع من خلال ثلاثة محاور الأول: المرأة العاملة.. المفاهيم وتطوير اللوائح، والمحور الثاني: المرأة العاملة والاتفاقيات الدولية، والمحور الثالث: قراءة في عمل المرأة المسلمة، إلى جانب فعاليات مصاحبة للملتقى تتمثل في عقد عدد من الدورات وورش العمل.

وأوضح العبدالكريم أن هذا الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة العاملة وأصحاب القرار بوجه خاص، بحقوق المرأة العاملة، الشرعية والنظامية، التي تكفّل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، وطبقتها الأنظمة المدنية والقانونية في المملكة، وتأكيد التلازم بين حقوق المرأة العاملة وواجباتها وبيان عظمة ديننا الحنيف في حفظ حقوق المرأة العاملة وإعلان أن منع المرأة العاملة من بعض حقوقها الشرعية، من خلال الممارسات الخاطئة من بعض أفراد المجتمع ومؤسساته، ليس من الدين في شيء واقتراح بعض الآليات والحلول العملية؛ لضمان حصول المرأة العاملة على حقوقها الشرعية والنظامية، وحل مشكلاتها التي تتعرض لها وإبراز أن علاقة المرأة العاملة بالرجل -حقوقياً- في الإسلام، تقوم على أساس قويم من الرحمة والمودة والرأفة، لا على التنافس والصراع والعداء والتأكيد على دور مركز باحثات لدراسات المرأة في خدمته للمرأة والمجتمع، من خلال شراكاته مع بعض مؤسساته (الحكومية، والأهلية، والخيرية).

"العمل" تبدأ في تطبيق برنامج حماية الأجور على مُنْشآت ال 1000 عامل فأكثر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915478.html

الرياض - محمد الغنيم

شرعت وزارة العمل السبت الماضي في التطبيق الإلزامي للمرحلة الثالثة مِنْ برنامج حماية الأجور لفئة المُنْشآت البالغ عدد العاملين لديها 1000 فأكثر، وعددها 301 مُنْشأة.

وأكّد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبوثنين، أنَّه سيتم جدولة زيارة تفتيشية شاملة للمُنشآت المتأخرة في تطبيق البرنامج خلال شهر مِنْ تاريخ بدء المرحلة الثالثة، مؤكداً تطبيق العقوبات بحق المتأخرين لمدة شهرين، والتي تشمل إيقاف جميع الخدمات ما عدا رخص العمل.
وأوضح أنَّه سيتم إيقاف جميع الخدمات عن المُنْشآت المتأخرة ثلاثة أشهر، فيما يسمح للعمالة نقل خدماتها إلى صاحبِ عملٍ آخر دون موافقة صاحب المُنْشأة الحالي حتى ولو لم تنته رخص العمل.
ويرصد البرنامج عمليات صرف الأجور، لجميع العاملين والعاملات السعوديين والوافدين في مُنْشآت القطاع الخاص، مِنْ خلال إنشاء قاعدة بيانات محدثة تحتوي على عمليات صرف الأجور، وتحديد مدى التزام تلك المُنْشآت بصرف مستحقات العاملين لديها بالوقت والقيمة المتفق عليها بين طرفي العلاقات التعاقدية، وفقاً لنظام العمل.
وحول إحصائيات البرنامج أبان أبوثنين أن برنامج حماية الأجور في مرحلته الأولى طُبقَ على المُنْشآت التي يبلغ عدد عمالتها 3000 فأكثر وعددها 184 مُنْشأة، وقد التزمت 110 مُنْشآت بالبرنامج، وتعهدت 52 مُنْشأة برفع ملفاتها، ومِنْ ثم تم رفع الإيقاف بموجب التعهد، فيما تم إيقاف جميع الخدمات بما فيها إصدار وتجديد الرخص عن 22 مُنْشأة.
وأشار وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل إلى أنَّ المرحلة الثانية للبرنامج طُبقتْ على مُنْشآت عمالتها 2000 فأكثر بلغ عددها 111 مُنْشأة، مؤكداً التزام 59 مُنْشأة ببرنامج حماية الأجور، و 39 مُنْشأة تم إيقاف الخدمات عنها حتى اليوم، في حين تم رفع الإيقاف عن 13 مُنْشأة بموجب التوقيع على تعهدات.

"السجون" تتحقق من رؤوس دجاج في وجبات النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681873.htm

قايد آل جعرة (نجران)
أكد لـ«عكاظ» الناطق الرسمي للإدارة العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، أن الجهات المسؤولة بالمديرية تتحقق مما أثير عن وجود رؤوس دجاج ملتصقة بجسدها ضمن الوجبات المقدمة لنزلاء سجن نجران العام ومختلطة بالدماء، مضيفا أنه لا بد من التأكد من صحة ذلك، وهل هذه الوجبات قدمت في سجن نجران أم لا.
وكان أحد نزلاء السجن قد وثق هذه الوجبات من خلال جهازه النقال وبثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال مقطع فيديو بالصوت والصورة، ناشد من خلاله حقوق الانسان بالتدخل لحماية النزلاء -على حد تعبيره- والعمل على تقديم الوجبات الجيدة لهم.
وفي محاولة للحصول على تعليق أمانة نجران لمعرفة ما إذا كانت اللحوم التي دخلت إلى السجن جاءت من مسالخ أو محال تقع تحت إشرافها، قال مدير العلاقات العامة بالأمانة أحمد آل الحارث إنه بالرجوع إلى مدير إدارة الرقابة الشاملة عبدالعلي المكرمي قال إن ذلك ليس من اختصاصهم، وإن المسؤولية تقع على مورد أو متعهد السجن.

محاسبة القياديين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681894.htm

الكشف عن آلية جديدة ومستحدثة من أجل تقييم الوزارات وكذلك الجهات الحكومية في نهاية كل عام هجري بحيث تضع هذه الآلية الجديدة كل مسؤولي الوزارات والقياديين في الجهات الحكومية تحت مجهر المحاسبة من خلال تقييم سنوي لمنجزات الوزارة وكذلك الجهات الإدارية عمل مهم وملح حقا..

هذا التقييم عملي ويؤكد على توجه حقيقي ورغبة في ضرورة محاسبة كل القياديين المقصرين وبالتالي محاسبة الوزارات والإدارات الحكومية وهو ما يستوجب تقييما سنويا لمنجزات كل وزارة وآن الأوان أن تكون هذه الآلية الجديدة في عملية التقييم قيد التنفيذ والتطبيق حتى يكون هناك مساءلة بعد عملية التقييم من أجل جعل العمل الإداري في الوزارات أكثر انضباطا وأكثر حزما وجعل العملية الإدارية في الوزارات والجهات الحكومية تخضع لمعايير حتى يكون هناك تقييم لأداء هذه الوزارات والجهات ولأداء الأفراد المنتمين لها وهو ما يأمله الجميع في أهمية تطبيق هذه الآلية الجديدة في تقييم أداء القياديين داخل الوزارات والجهات الحكومية.

رأي الناس

أهمية معرفة الأنظمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681987.htm

يبرهن الواقع اليومي أن بعض أفراد المجتمع يعاني حالة فصام معرفي مع الأنظمة والقوانين والتشريعات، وتظن شريحة مجتمعية عريضة أن مجرد القرابة النسبية الرابطة بينهم وبين قريب متوفى تمنحهم الحق في المطالبات المستحقة على الآخرين وإقامة الدعوى في المحاكم والجهات المختصة، متغافلين عن التقنين الفقهي المؤصل بأن ليس كل دعوى قضائية تترتب عليها آثار الصحة والنفاذ، إذ أن من شروط صحة الدعوى أن يكون المدعي أهلا للدعوى ومخولا بالادعاء بموجب إجراءات قضائية منها وثيقة حصر الإرث ووكالة من جميع الورثة، هذه الكفاءة المعرفية تدفع البعض إلى تكبيد نفسه مشاق متابعة قضية ما ليتفاجأ في نهاية المطاف بأنه ليس الجهة المعتبرة في إقامة الدعوى خصوصاً في قضية الدماء والأموال المستحقة قضاء لورثة ميت، فالأخ وإن كان شقيقاً والعم وإن كان لأبوين ليسوا من ورثة متوفى له زوجة وأبناء وغير مخولين بإقامة دعوى حق خاص نيابة عن الزوجة والأبناء إلا بموجب وكالة شرعية صريحة، علماً بأن كل معاندة للواقع فيها انتهاك صريح للحصانة المجتمعية والقيم الأخلاقية ومن أغفل القانون لن يجد من يحميه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"بينة" يحد من غش الطرفين وتدليسهما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/05/article_830685.html

"الاقتصادية" من الرياض
اعتبر قراء "الاقتصادية" أن مشروع "بينة" لـ "فحص التوافق الزواجي"، خطوة لتقليل نسب الطلاق في السعودية، مشيرين إلى أنه سيحفظ حق الطرفين التي قد تتعرض للضياع بسبب الغش أو التدليس من أحدهما للآخر.
وجاءت تعليقات القراء على الخبر المنشور أمس بعنوان: "3 وزارات تتعاضد لإقرار قانون يحدّ من «تدليسات الزواج"، حيث طالب سعد، وزارة العدل بوضع خط ساخن للمشاكل الزوجية وتوجيه النصح، واقترح قارئ نقل التجربة الماليزية بإصدار قرار إلزامي لكلا الخاطبين "قبل الزواج" بأخذ دورة تدريبية تثقيفية عن أسباب الزواج الناجح ودواعي الفاشل.
فيما اعتبر "مواطن" أن وضع الطلاق في السعودية يحتاج إلى دراسة أكثر لتلك الحالات وليس إجراءات إدارية. ورحبت "أم رحاب" بالفكرة ووصفتها بـ "ممتازة" وقالت: "ستكون لها آثار مستقبلية مهمة إذا طبقت، ومع الأسف تصدم البنت بعد الزواج بأن تكتشف أن زوجها مدمن أو مريض نفسي أو صاحب سوابق".
وامتدح "الغامدي" المشروع بقوله: "حالات الطلاق في المملكة ليست طبيعية والغش منتشر خاصة الذين يعانون أمراضا نفسية".
وسأل "أبو جود" الله تطبيق القرار أو المشروع في أسرع وقت، مشيرا إلى وقوع الكثير ضحايا الغش والتدليس، فقال: "تزوجت فتاة وبعد العرس اكتشفت أنها مريضة نفسية، وتعاني الفصام وما كان واضحا عليها المرض مطلقا، وعانيت كثيرا وحاولت إكمال زواجنا ورزقت بطفلة منها ولم نستطع أن نستمر، فانفصلنا والضحية طفلة صغيرة، ولا أعرف هل أحرمها من أمها لأنها تشكل خطرا عليها، أم أتركها وقد تتأثر بنفسيتها".
وطالب أبو أسامة بتطبيق القرار مدة سنة ثم تتم دراسة نتائجه جيدا وبناء على ذلك يلزم به الطرفان إذا وجدت له نتائج إيجابية.
وتوقع أبو الطيب تأثيرا كبيرا للقرار اجتماعيا على المدى البعيد، لافتا إلى أن المستفيد الأول، مشيرا إلى أن القرار سيقلب الموازين لأنه يستطيع الشاب والفتاة تحت رقابة ذاتية عدم اقتراف الأخطاء التي ستسجل في سجله الأمني، مطالبا بدراسة متعمقة للمشروع وأبعاده على مستقبل الزواج في السعودية.
ورأى قارئ أن المشروع خطوة مهمة إذا طبقت والسيدات سيشعرن بأمان أكبر، وذهب آخر إلى أنه قرار مهم لكن يحتاج إلى دراسة علمية.
وأشار الخبر إلى قيام ثلاث وزارات هي "العدل والصحة والداخلية"، بالحدّ من تدليسات الزواج، التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية، وتشمل إجراءات الحد من التدليس إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" ضمن مشروع "بيّنة"، الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، إضافة إلى تمكين مأذوني الأنكحة من الاطلاع على السجلات الأمنية والجنائية لكلا العروسين قبل إتمام إجراءات عقد النكاح.
وذكرت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة قيام لجنة مختصة برفع توصياتها لوزارة العدل بشأن إدراج الأمراض النفسية والعقلية في فحص ما قبل الزواج، وإدخاله ضمن قائمة الأمراض التي يتم الكشف عنها كأمراض الدم الوراثية.
وأوضحت المصادر أن توصيات المشروع متعددة منها إخضاع المقبلين على الزواج لفحوص إجبارية وأخرى اختيارية، بهدف الحد من حالات الطلاق التي ارتفعت في السعودية أخيرا خاصة خلال الأشهر الأولى من الزواج، وذلك في خطوات تنفيذية وإجرائية بعد شيوع حالات ما يسمى "بالتدليس على الطرف الآخر" في عقد النكاح.
وتضمن المشروع - الذي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه - ثلاثة محاور رئيسة هي: الاستعلام عن الحالة الاجتماعية للمقبلين على الزواج وتشمل المعلومات التفصيلية الخاصة بسجل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد، والاستعلام

عن الصحة النفسية للمقبل على الزواج من خلال إجراء الفحص النفسي عن الأمراض الذهانية، وأخيرا الاستعلام عن السجلين القضائي والجنائي ليعرف كل طرف إذا كان شريك الحياة متورطا أو متورطة في قضايا جنائية قبل عقد النكاح.

تفاعلا مع الوطن .. جهات رسمية تقف على حراج جازان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180733&CategoryID=5

جازان: أيمن سالم
تفاعل أمين عام الغرفة التجارية بمنطقة جازان المهندس أحمد القنفدي مع ما نشرته "الوطن" في عددها الصادر أول من أمس تحت عنوان "الدلالون ..أصوات مبحوحة وحقوق ضائعة"، ورصدت خلاله مطالب الدلاليين في حراج جازان حول معاناتهم من غياب اشتراطات ووسائل الأمن السلامة التي عطلت استخراج التراخيص للمحلات، إضافة إلى تدني مستوى النظافة والصيانة في موقع مشروع حراج الخردوات الجديد بالمنطقة الصناعية، كذلك شكواهم من تجاهل عدد كبير من الدوائر الحكومية لهم في تنظيم مزاداتها وإسناد ذلك لموظفيها.
وأكد القنفدي لـ"الوطن" أمس، أنه عقد اجتماعات مع أمين المنطقة محمد الشايع ومدير عام إدارة الدفاع المدني اللواء هاشم داود بهدف معالجة وضع وجوانب القصور في مشروع حراج الخردوات الجديد، حيث اتفق الجميع على ضرورة الوقوف ميدانياً على الوضع لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول جذرية لها، مبينا أنه وقف شخصياً أمس على الموقع واستغرب غياب اشتراطات الأمن والسلامة مما يشكل خطورة على المحلات وأصحابها.
وأشار إلى أن الغرفة التجارية بالمنطقة تقوم بدورها في مثل هذه الأمور التي يحتاج لها أصحاب المهن والمواطنين لتذليل المعوقات التي تواجههم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، مضيفا حول شكوى الدلالين من تهميش بعض الجهات الحكومية لدورهم في تنظيم مزاداتها، بأنه في حال تقديم شكوى رسمية سوف تقوم الغرفة بدورها بأي شكل من الأشكال.

أهالي "ألمع" للبلدية: ابدؤوا بالاحتياجات ثم اتجهوا للكماليات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180747&CategoryID=5

رجال ألمع: عبدالله السلمي
"ابدأوا بالاحتياجات الهامة ثم اتجهوا للكماليات"، هكذا طالب عدد من أهالي محافظة رجال ألمع البلدية التي بدأت أخيرا في إزالة الرصيف الواقع وسط ازدواجية طريق منذر العوص-الجرف، مع أن بلاط الرصيف بحالة جيدة -حسب وصفهم-، في وقت تفتقر فيه بعض القرى للخدمات الأساسية من مشاريع سفلتة وإنارة ودرء أخطار السيول.
وقال المواطن ناصر محمد حسن: "ما تقوم به البلدية من إزالة لبلاط الجزيرة لم يرض أغلب المواطنين، حيث إن بلاط هذه الجزيرة بحالة جيدة بل ممتازة، وليس بحاجة إلى التغيير والتجديد في الوقت الراهن". وطالب بصرف هذه المبالغ التي يتم إنفاقها على التجديد وتغيير البلاط، على استكمال المشاريع التي تهم المواطن مثل السفلتة، والإنارة، ودرء أخطار السيول، وتسوير المقابر، وزيادة الحدائق للعوائل والعزاب.

وأوضح المواطن أحمد الحلاج أنه قبل إزالة البلاط وتجديده نحن بحاجة إلى التوجه للمشاريع التي تخدم المواطن في مراكز وقرى المحافظة، مشيرا إلى أن له معاملة منذ عام 1422 لطلب تسوير مقبرة، وإلى الآن لم يتم اعتماد هذا التسوير لهذه المقبرة، مناشدا البلدية بالبدء فيما يهم المواطن وليس التجديد والتغيير في بلاط الشارع.
إلى ذلك، بين رئيس بلدية رجال ألمع حسين بن علي رجب، أن هذا المشروع هو مشروع كامل للطريق العام وطوله 12 كيلومتراً ويهدف إلى إعادة تأهيل وتطوير الشارع العام، حيث مضى عليه نحو 15 عاما على هذا الرصيف الذي أصبح الهبوط فيه يهدد سلامة العابرين عليه. وأضاف: "نحن ماضون في إعادة تأهيل وتطوير الطريق من ناحية الأرصفة التي كانت ببلاط (إسمنتي)، ونحن سنستبدله ببلاط (الإنترلوك) وستكون هناك جزيرة وسطية مع أحواض وكذلك معالجة الهبوط، ونحن في البلدية مهتمون بهذا الشارع العام لأنه الوجه الحضاري للمحافظة".

لتوعية الجمهور ضد الفساد وتعزيز السلوك الأخلاقي

"نزاهة" تشارك في معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الثامنة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://sabq.org/yeTfde

سبق- الرياض:
تشارك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" بجناح خاص في معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الثامنة، الذي ينظَّم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين في الفترة من 3 إلى 13 من شهر جمادى الأولى الحالي.
وتأتي هذه المشاركة الثالثة للهيئة في المعرض انطلاقاً مما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تؤكد أهمية توعية الجمهور ضد الفساد، وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد، وتنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق، والممتلكات العامة، ضمن البرامج التوعوية والتثقيفية التي تنفذها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية.
وبتوجيهات من رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف، الذي يحرص على هذا الوجود لـ"نزاهة" في مثل هذه المناسبات المهمة، فقد وفرت الهيئة أعداداً كبيرة من الكتب والمطويات التي تحمل رسائل الهيئة في مجال التوعية، وتهدف إلى تعزيز قيم النزاهة ونبذ الفساد، وتحصين المجتمع بجميع فئاته ضد الفساد، من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية، والتحلي بالسلوك الحميد.
ذكر ذلك لنشرة المعرض المشرف على جناح (نزاهة) في المعرض محمد بن صديق عثمان. مضيفاً بأن هذه هي المشاركة الثالثة على التوالي لـ(نزاهة)، التي تحرص على الوجود في كل المحافل والمناسبات في جميع مناطق السعودية؛ لتصل إلى شرائح المجتمع المختلفة، وتحرص كذلك على إضافة الجديد إلى مطبوعاتها، والتنويع في أساليبها التوعوية.
وأشار إلى أنه ستكون هناك مشاركة لـ(نادي نزاهة) التابع لجامعة الملك سعود بجناح تحت مظلة الهيئة؛ إذ سيقدم النادي، الذي تم تدشينه في مقر جامعة الملك سعود في الخامس من شهر صفر 1435هـ، بوصفه أول ناد طلابي جامعي يُعنى بتعزيز قيم النزاهة وتنمية الرقابة الذاتية لطلاب الجامعة، الكثير من الفعاليات بأفكار مبتكرة وجديدة، تهدف في مجملها إلى ترسيخ مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد.

على خفيف

الحرية الإعلامية المسؤولة !

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681953.htm

محمد أحمد الحساني

سمعت من أحد رؤساء تحرير الصحف المحلية أن مسؤولا إعلاميا اجتمع بهم قبل ما يزيد على عشر سنوات وناقش معهم تطاول بعض الكتاب الصحافيين على بعض المسؤولين في الدوائر الحكومية وتحويل نقدهم إلى تجريح ومحاولة لإظهار الجرأة والإقدام لنيل التصفيق والإعجاب، حتى لو كان بعض ما يطرحونه مجافيا للواقع منافيا للحقيقة لا يرتكز إلى معلومات دقيقة أو حقائق دامغة، ونبه ذلك المسؤول الإعلامي رؤساء التحرير إلى أن في أيديهم شيئا من الحرية الإعلامية وهو يرجو منهم ألا يضيعوها بتركهم الحبل على الغارب لبعض الكتابات والأقلام غير المسؤولة!.

وكان ذلك المسؤول الإعلامي الذي غادر موقعه بعد ذلك محقا في تحذيره وفي ملاحظته لأن الحرية الإعلامية التي تعطى للصحف أو الكتاب ينبغي أن تكون ذات مسؤولية أدبية وأخلاقية ومهنية فإن فقدت إحدى هذه المقومات انحرفت عن هدفها وأصبح الحرف غير بناء ولم يعد نقدا بل أضحى سخرية وقدحا وليس من حق أي صحافي أو كاتب استغلال المنبر الممنوح له والمساحة التي أفردت لقلمه حسب هواه، سواء كان ذلك الهوى لتحقيق مصلحة خاصة أم لنيل التصفيق والإعجاب على حساب من انتقدهم وحقرهم بقلمه بغير وجه حق أو بطريقة فيها الكثر من المبالغة والتعدي والتجني، ومما يؤسف له أن تحذير المسؤول الإعلامي لم يؤخذ في حينه بمأخذ الجد وظلت بعض الأعمال الصحافية تتسم بالتجاوز المكشوف والتجني الواضح وعدم التثبت في التعليق والنقل، مما أدى إلى تصاعد شكوى المتضررين من انفلات النقد وتجاوزه لحده المعقول وبلا بينة أو روية، وهذا بالتالي قد يؤدي في نهاية الأمر إلى تراجع مساحة الحرية الإعلامية المتاحة. وقد عاصرت شخصيا مثل هذه الأمور حيث منحت الصحافة قبل نحو أربعة عقود مساحة جيدة من الحرية فأساء بعض منسوبي الصحافة استخدامها فانتكست تلك الحرية ردحا من الزمن، ثم بدأت المساحة تتسع مرة أخرى فإذا ببعض حملة الأقلام يحاولون استغلال تلك المساحة في كسب الإعجاب والتصفيق بغض النظر عما إذا كان ما كتبوه يخدم الحق والحقيقة أم أنه مجرد بناء على شائعات وأقاويل وأخبار صحافية غير دقيقة بل ومختلقة في بعض الأحيان فلا تدبر ولا تثبت ولا تبين مع أن الأمر الرباني يدعو إلى ذلك حتى لا يصاب قوم بجهالة فيندم من أصابهم على تسرعه هذا إن كان من أصحاب المروءة الذين يندمون على صدور ظلم منهم ضد الآخرين !.

لقد بلغ الأمر من التفاعل إلى الحد الذي جعل بعض الإخوة في مجلس الشورى يقدمون اقتراحات بوضع ضوابط للنقد الصحافي والإعلامي تحول دون التعدي والتجني والتجريح والسخرية، وما كان أغنى الإخوة في الصحافة عن توصيل الأمر إلى هذا الحد لو أنهم راقبوا أنفسهم وتحلوا بالموضوعية والتزموا بالحق وابتعدوا عن الهوى، ومع ذلك كله فإن من المصلحة التي لا مراء حولها أن وجود نقد بناء للأعمال والمشاريع والخدمات عامل مساعد لتفادي القصور والأخطاء والتجاوزات ولا بد أن تستمر الصحافة في أداء دورها الإيجابي بكل قوة وصدق.

حاسبوهم وشهروا بهم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

د. عبد الرحمن سعد العرابي

لا أعرفُ ومنذُ زمن
لماذا لا تُنشر أسماءُ الفاسدين
سواءً من الأفرادِ أو المؤسساتِ؟
ولم أستوعبْ بعدْ..
وأجزمُ أنَّ ذلك سيستمرُ..
كيف تنشر صحيفةٌ محلية كُبرى
خبراً مفصلاً عن مطعمٍ شهيرٍ
في مدينةِ جدة وفي شارع الأندلس
وبصورٍ
ثم تطمسُ على اسم المطعمِ سواءٌ
الموجودُ على جدارِهِ أو على سيارتِهِ
وكأنَّ ذِكْرَ الاسم "كارثة"
علماً أن الخبرَ انتشرَ وبالاسم وكامل الصور في
وسائل التواصل الاجتماعيّ..
* هذا المطعمُ استخدمَ..
"كمياتٍ كبيرةً من اللحوم الفاسدةِ"
بحسب الخبر والصحيفةِ..
وهذه الكمياتُ كانتْ مُعدَّة
للاستخدام..
يعني أنها ستكونُ
الوجباتِ القادمة لزبائن المطعم
* اللهُ وحدَهُ يعلمُ
كمْ من الضحايا سيكونون
نتيجة لهذِهِ الكمياتِ الكبيرة
من اللحوم الفاسدةِ..
واللهُ وحْدَه يعلمُ إلى أيٍّ
مَدىً ستكونُ معاناتُهُم
التي قد تصلُ إلى الوفاةِ..
* ومع ذلك حرصتْ الصحيفةُ
على إخفاء اسم المطعم
ربما احتراماً له ولمالكِه أو مُلاكِهِ

يعني بالفصيح معليش
خاطرُ المطعمِ ومالكِهِ
أهمُّ من صحةِ وأرواحِ الزبائن؟!
*هذا مثالٌ لما يتمُّ تداولُهُ؟
والتعاملُ بهِ فيما يتعلقُ
بالفاسدين "أفراداً ومؤسساتٍ"
وهو أسلوبٌ لن يكونَ
رادعاً على الإطلاق
لمن امتهنَ الفسادَ
لعلمِهِ بعدمِ التضررُّ
من العقوبةِ أو الإشهارِ
*مثلُ هذه الحالاتِ من الفسادِ
والتي تتناولُ صحة الإنسان
يجبُ التعاملُ معها
بحزمٍ وقوةٍ
فليسَ بأقلٍّ من ذِكرِ
كاملِ تفاصيلِ "الجريمةِ"
بشخوصِها وأماكنِها وعناوينِها
وفرضِ غراماتٍ تتناسبُ مع
الجريمةِ ذاتِها..
وهذا طريقٌ وحيدٌ لردع
كلِّ من تسوِّل له نفسُهُ
العبثَ بصحةِ وأرواحِ الناس.

دراسة : واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي تعرضت للعنف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/05/article_830702.html

فيينا : (د ب ا)
أفادت دراسة مهمة نشرت اليوم بأن واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي تتعرض للتحرش البدني أو الجنسي.
وقالت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تتخذ من فيينا مقرا لها إنها وجدت نفس معدل العنف ضد المرأة والفتيات ممن تقل أعمارهن عن 15 عاما في أنحاء دول الاتحاد الأوربي الـ 28. وقال مدير الوكالة مورتن كيايروم :"الوضع سيء في جميع أنحاء أوروبا. النساء غير آمنات في الشوارع وغير آمنات في مكان العمل وأخيرا غير آمنات في المنزل".
وكشفت الدراسة عن أن ما يقدر بـ 13 مليون امرأة قد تعرضن لسوء المعاملة الجسدية وأن 7ر3 مليون امرأة اغتصبن أو تعرضن لتحرش جنسي خلال الـ 12 شهرا السابقة للدراسة.
وأوضحت الوكالة أن الدراسة هي الأكبر على مستوى العالم فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة حتى الآن حيث وقع الاختيار عشوائيا على 42 ألف امرأة أجريت مقابلات معهن في الاتحاد الأوروبي عام 2012 .

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915465.html

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Cartoon201403055564.htm